



محضر حرفي للجلسة التاسعة

(مصر)

السيد العربي

الرئيس:

(فنلندا)

السيد باتوكاليو

ثم:

(نائب الرئيس)

المحتويات

- مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

Distr.GENERAL

A/C.1/47/PV.9

12 December 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

الآنسة ريفيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حيث أن هذه هي أول مرة يتكلم فيها وفدنا هنا في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أعرب لكم يا سيدي عن سعادتنا على انتخابكم بالإجماع رئيسا لهذه اللجنة الهامة. نود أيضا أن نهني أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وبوسعكم الاطمئنان إلى أنكم ستحظون بتعاون كوستاريكا في أعمال اللجنة.

دخلنا الآن عهدا جديدا في العلاقات الدولية. وقد شهدنا الزخم القوي الذي وفرته مفاوضات نزع السلاح والاتفاقات التي ترسي أساسا لإقامة نظام عالمي جديد يتسم بالسلم والأمن والتعاون. إن فتح سجل الأسلحة التقليدية الذي يعزز إلى حد أكبر الحصول على معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، ويشجع الشفافية وضبط النفس في مجال التسلح، يعد إنجازا رئيسيا في مجال نزع السلاح على صعيد العالم. نحن نعتقد أن هذا أمر من شأنه أن يشجع الاتزان في التسلح وفي القوات العسكرية، مخفضا إياها إلى أدنى مستوى ممكن، كما أنه يسهم في المفاوضات المستقبلية بين الدول في مجالات الأمن، والتحقق، والحد من الأسلحة، وتخفيض الأسلحة وتحويلها.

ومن الأمثلة على رغبة الدول في إيجاد نموذج للأمن الإقليمي يعتمد على توازن معقول بين القوات ويعزز السلطة المدنية، بروتوكول تيغوسيغالبا الذي وقعه رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماع قمتهم الحادي عشر. إن هذا النموذج، الذي لا يزال العمل جاريا بصددده قد جاء ثمرة لجهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في أمريكا الوسطى.

أدت عملية اسكويبولاس إلى ظهور مرحلتين تاريخيتين في بناء السلم الإقليمي: إحداهما عززت إيجاد تسوية داخلية لصراع أمريكا الوسطى بالوسائل الديمقراطية للمصالحة الوطنية؛ والثانية وضعت الأساس لإنشاء لجنة أمنية عهد إليها وضع توجيهات لتحقيق نزع السلاح الإقليمي، بهدف إبرام اتفاق بشأن الأمن والتحقق وتحديد الأسلحة وتحديد القوات العسكرية في المنطقة.

وهذا هو السبب الذي دفع كوستاريكا إلى تأييد جهود هذه اللجنة، التي قررت أن تنشئ لجنة فرعية فنية. وقد اقترحت تلك اللجنة الفرعية نموذجا للإبلاغ عن الموجودات العسكرية، محددة العناصر التي من المرجح أن تؤدي إلى إيجاد توازن متناسب للقوات في المنطقة، وأنشأت، بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، آلية للتحقق من الموجودات التي تتمشى واحتياجات بلدان أمريكا الوسطى الخمسة.

وقد حقق هذا بالفعل بعض النتائج إذ قدمت كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس معلومات عن موجوداتها العسكرية إلى الهيئة المذكورة، لكي تكون متاحة للتفتيش عليها بعد أن يتم تلقي الإفادات عن موجودات باقي البلدان المعنية.

إن إزالة الأسلحة الكيميائية مسألة أخرى تثير اهتماما كبيرا لدى بلدي. وقد رحبنا بجهود مؤتمر نزع السلاح الرامية إلى التوصل إلى مسودة اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ومسودة الاتفاقية هذه - وهي إسهام في السلم والأمن الدوليين هي أول اتفاق لنزع السلاح متعدد الأطراف له نظام تحقق فعال يمكن بموجبه إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

بموجب المادة ١ من مسودة الاتفاقية، تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظروف: (أ) باستحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية، أو احتيازها بطريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أي مكان؛ (ب) باستعمال الأسلحة الكيميائية؛ (ج) بأي استعدادات عسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية؛ (د) بمساعدة أو تشجيع أو حث أي كان بأي طريقة على القيام بأنشطة محظورة على الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية.

نحن سعداء لأن مؤتمر نزع السلاح قدم إلى اللجنة الأولى مسودة اتفاقية للأسلحة الكيميائية للنظر فيها. وفي هذا الصدد، انضم وفدي إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1، ونحن ندعو جميع الوفود إلى أن تفعل نفس الشيء.

إننا نعتبر أن هذا الصك التاريخي المتعدد الأطراف، الذي سيوقع في باريس، في عام ١٩٩٣، سيفتح آفاقا مشرقة في المستقبل غير البعيد لتحقيق التوصل إلى اتفاق آخر، اتفاق بشأن نزع السلاح يُعنى بحظر التجارب النووية وإنتاج ووزع الأسلحة النووية.

في هذا السياق، فإن عملية عكس مسار سباق التسلح شهدت تقدما محسوسا: فقد اتخذت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قرارات من جانب واحد بتعليق التجارب النووية تعليقاً مؤقتاً - وهذا إجراء نرى أن من شأنه أن يعزز الجهود المستقبلية لفرض حظر شامل على التجارب، مما يحيل التعديل المقترح في المؤتمر التعديلي للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي على التجارب، إلى حقيقة واقعة.

إن اتفاق نزع السلاح الذي وقع في واشنطن في حزيران/يونيه ١٩٩٢ الرئيسان بوش و يلتسن بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، هو معلم في تاريخ نزع السلاح النووي وخطوة شجاعة تتسم ببعد النظر صوب عالم يتسم بأسلحة أقل وتنمية اقتصادية واجتماعية أكبر.

في إطار أمريكا اللاتينية، نود أن نشير إلى تعزيز نظام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الذي نصت عليه معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، سررنا بمصادقة فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول، ونحن نرحب بالتعديلات التي عرضتها الأرجنتين والبرازيل وشيلي، والتي وافقت عليها وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، والتي ستمكن في القريب من دخول المعاهدة حيز النفاذ الكامل.

يؤمن وفدي أنه ينبغي لنا أن نوفر فوراً مزيداً من الزخم لجهود التعليم من أجل السلم. ينبغي تعزيز الوعي بخطورة الأسلحة والأعمال العدوانية من خلال البرامج التعليمية للمدارس والكليات والجامعات، بغية تعليم كيفية حل المشاكل بالوسائل السلمية. وكما جاء في مقدمة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

"لما كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام".

في عام ١٩٨٩ قدمت بلادي مشروع قرار بشأن هذا الموضوع معنون "التعليم والإعلام من أجل نزع السلاح". وطلب مشروع القرار هذا من الأمين العام أن يعد تقريراً بشأن الحالة الراهنة للتعليم من أجل نزع السلاح، آخذاً بعين الاعتبار تقارير الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومستنداً إلى المعلومات المتاحة من المعاهد الدراسية للتعليم من أجل نزع السلاح.

وبسرور عظيم استلمنا في عام ١٩٩١ تقرير الأمين العام الذي يتضمن استجابات إيجابية في هذا الصدد. بيد أننا نشعر أنه ينبغي مضاعفة الجهود وأنه سيلزم متابعة القرار الذي صدر في العام الماضي أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة. ونأمل بحلول ذلك الوقت أن تكون التقارير المطلوبة بموجب قرار العام الماضي، قد قدمت وفقاً للفقرتين ٥ و ٦ من ذلك القرار.

إننا نهنيء مراكز التعليم للجهود التي اضطلعت بها في إعداد البرامج والدراسات وأنشطة التعليم من أجل نزع السلاح والسلام. لقد أسهمت هذه الجهود في تنفيذ القرار ١٢٣/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والقرار ٢٧/٤٦ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

ويرى وفد بلادي أن الحملة العالمية لنزع السلاح تضطلع بدور هام في الجهود التعليمية لتأييد نزع السلاح. فهي تمكّن الدول الأعضاء من تنفيذ برامج هامة داخل نظمها التعليمية وكجزء من تنميتها الثقافية. وفي هذا الصدد يسعدني أن أبلغكم أن بلادي ستحتفل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بالأسبوع الثاني لنزع السلاح، الذي سندرس فيه مسألة إزالة الأسلحة النووية. وذلك اعترافاً بالقرار الأخير بإدراج مدينة قرطاجو في كوستاريكا في "برنامج تعزيز تضامن المدن من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وبالإضافة إلى ذلك، فقد سُجلت هذه المدينة رسمياً في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في عضوية "المؤتمر العالمي للعهد من أجل السلام عن طريق التضامن بين المدن".

وفي الختام، يعتقد وفدي أننا بعمل اللجنة الأولى وجهودها وقراراتها إنما نشارك في بناء عالم يسوده السلم والأمن والتعاون.

السيد فاجبايي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد الهند أن يراكم سيدي

الرئيس، الممثل الموقر لمصر التي تربطها بالهند روابط تقليدية وثيقة، تتولون رئاسة عملنا. ويود وفدي أن يهنئكم ويهنئ أعضاء المكتب الآخرين بمناسبة انتخابكم. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في جهودكم لتحقيق نتائج ناجحة في الوفاء بمسؤولياتكم.

منذ أن اجتمعنا للمرة الأخيرة في عام ١٩٩١ حدثت أمور كثيرة تسترعي الانتباه في ميداني نزع السلاح والأمن الدولي. وبدأنا نتعود العيش في عالم خال من المواجهة الأيديولوجية. ومن حسن الحظ أن الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب أصبحا زيفا من الماضي. إن إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، يعتبر تطورا تاريخيا يبين أن بالاستطاعة حل أكثر المسائل تعقيدا، إذا ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي.

إن الأخطار الناشئة عن توزيع التحكم في الأسلحة النووية تنبه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى ضرورة تخليص العالم من التهديد النووي. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي اقتراحات انفرادية هامة في ميدان تخفيض الأسلحة النووية. وقد رحبت الهند بذلك بحماس بالغ. ونأمل أن اقتراحات البلدين بإجراء تخفيضات ملموسة في الأنواع الأساسية من الأسلحة النووية ستبعتها تدابير أخرى أكثر سرعة وعمقا وأبعد مدى لإجراء تخفيضات أخرى ليس فقط من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ولكن أيضا من جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وذلك في شكل خطوات مناظرة ملموسة في هذا الاتجاه.

وبعد سنوات طويلة من المفاوضات البطيئة بل والخاملة في كثير من الأحيان، اعتمد مؤتمر نزع السلاح في جنيف مشروع اتفاقية تحظر إنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتنص على تدمير تلك الأسلحة. ومع ذلك فإن شبح الصراع والمعاناة وتدفقات اللاجئين يخيم على مناطق كثيرة من العالم. كما أن النزعات الإرهابية والهدامة، من عرقية وطائفية، تهدد ببقاء العالم مكانا غير مأمون. وبالتالي لا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الحال أو أن تغمرنا أحاسيس الابتهاج والسرور.

إن الانتهاء من المفاوضات على حظر شامل يمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية يعتبر خطوة هامة في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف. ومن المهم أن الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية اتفاقية تحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وتأمل الهند أن تكون من أول البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية. وحتى تحظى الاتفاقية بعالمية صحيحة ينبغي ألا تغيب عن البال المخاوف العديدة التي أعربت عنها البلدان النامية خلال المفاوضات.

ومن الأمور البالغة الأهمية تذكر أن أي محاولة من جانب دول أطراف في الاتفاقية لمواصلة نظم الضوابط المزدوجة بعد بدء سريان الاتفاقية، ستكون متعارضة مع روح الاتفاقية ومع التفاهات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة. وينبغي ألا تستخدم الاتفاقية تحت أية ظروف لحرمان البلدان النامية من فرص الوصول غير المعوق إلى التكنولوجيا السلمية في الميدان الكيميائي أو إلى لوازمها من الكيميائيات أو المعدات أو المواد.

وبعد أن يبدأ سريان الاتفاقية ينبغي ألا يكون هناك محل لأي قيود على التعاون الدولي أو للرقابة على الصادرات من جانب دول أطراف، تعمل على نحو منفصل أو تعمل معا خارج نطاق الاتفاقية، حيث أن الاتفاقية تتضمن تدابير فعالة لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية من أي نوع، كما تتضمن أحكاما خاصة بفرض جزاءات على المخالفين المحتملين.

وفي بيان أدلي به في مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، قام أعضاء مجموعة استراليا بالتعهد باستعراض نظمهم الوطنية القائمة في ميدان الكيميائيات والمعدات بغية تحقيق هذا الهدف وتقديم إسهام نشط في تحقيق زيادة التبادلات التجارية والتكنولوجية بين الدول الأطراف في الاتفاقية. وأملنا كبير في أن يحترم، فورا وبالكامل، الالتزام الوارد في هذا البيان. ونأمل أيضا أن تقوم مجموعة استراليا بحل نفسها، نصا وروحا، ونعتقد أن هذه الخطوة ستعزز العالمية والمصادقية الصحيحين للاتفاقية.

لقد قيل الكثير عن أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودورها كسابقة تحتذى في الأنظمة المتعددة الأطراف التي يجري التفاوض بشأنها عالميا في المستقبل. ومن الصحيح أن الكثيرين يعتبرون التحقق مسألة جوهرية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أدت المفاوضات التي جرت لسنوات عديدة الى إقامة توازن بين التحقق من جهة والسيادة الوطنية والأمن من جهة أخرى. وستظل هذه المنجزات نبراسا أساسيا تسترشد به أنظمة التحقق في معاهدات واتفاقيات نزع السلاح في المستقبل. إلا أنه يجدر بنا التنويه بأهمية الاتفاقية ذاتها كسابقة. فقد تم التأكيد في مناسبات عديدة على هدف المجتمع الدولي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بوصفها أسلحة تدمير شامل. ولا يزال خطر الفناء حيقي بالجنس البشري بسبب الأسلحة النووية التي لا يتقيد الحائزون لها بأي التزام قانوني بتدميرها كليا أو القضاء عليها لعدم وجود نظام متعدد الأطراف أو دولي غير تمييزي للقضاء على الأسلحة النووية حتى الآن. وتوفر اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بوصفها نظاما ذا تحقق فعال تم التفاوض بشأنه عالميا، سابقة ممتاز يجدر محاكاتها في صياغة اتفاقية مماثلة، يتم التفاوض بشأنها ويمكن التحقق منها، بشأن الأسلحة النووية.

إن نهاية الحرب الباردة تدعو الى إعادة النظر في مدى صحة الاستراتيجيات المعتمدة على حيازة الأسلحة النووية وتحسينها النوعي. بيد أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، لم يتمكن من الشروع في مفاوضات فعلية بشأن أية مسألة من مسائل نزع السلاح النووي الهامة للغاية. إن النهج الثنائي والنهج المتعدد الأطراف لا يصح أن يكون أي منهما مانعا للآخر؛ بل على العكس يجب أن يكون كل منهما مكملًا وميسرا ومعززا للآخر. وفي سيناريو ما بعد الحرب الباردة لا بد من دراسة جادة للمواقف والسياسات والمذاهب والمؤسسات والصكوك التي تقتضيها إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. والحاجة ماسة، إذا كنا نريد أن نخلص العالم من خطر الفناء النووي، الى تغيير الموقف الذي يصور أن مكنم الخطر الوحيد فيما يتعلق بالانتشار النووي إنما يتمثل في نشر القدرة النووية الى دول العالم الثالث "الجانحة". إن "النوادي" و "الأنظمة" المغلقة التي أنشئت لغرض القيود على التجارة في التكنولوجيا والمعدات والمواد على أساس تمييزي ليست الحل لمشاكل الانتشار. فالسبيل الوحيد هو القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل وبالتالي إزالة الخطر المنبثق عنها. وهذا لا يمكن تحقيقه بمقترحات ومبادرات لتخفيض الأسلحة لا تفضي، في واقع الأمر، إلا إلى الإبقاء على احتكار عدد قليل من الدول. إن الأمر يقتضي التخلي عن المواقف القديمة. كما يتطلب أن يتجاوز العالم هذه المبادرات المحدودة، وأن يعمل على اتخاذ تدابير عالمية وغير تمييزية حقا لنزع السلاح النووي، وإرساء معايير موحدة تطبقها جميع البلدان.

إن من الأمور ذات الدلالة أن الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار سيأتي في أعقاب بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية غير التمييزية التي تم التفاوض بشأنها على صعيد متعدد الأطراف. لقد لعبت الهند دوراً رائداً في وضع مسألة عدم الانتشار على جدول أعمال الجمعية العامة. فقد اقترحت الهند، بالإضافة إلى سبعة بلدان أخرى، عقد معاهدة لعدم الانتشار في عام ١٩٦٥ وذلك في قرار الجمعية العامة ٢٠٢٨ (د - ٢٠) الذي كان نهجه عالمياً وغير تمييزي. وللأسف، فإن معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ لم توفر توازناً مقبولاً للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. والمسألة الحقيقية اليوم لا تتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ولا تمديداتها، بل بإنهاء احتمالات الانتشار وإزالة الأسلحة النووية. والمرجو أن يتيح المؤتمر الاستعراضي الفرصة للنظر بجدية في مشاكل الانتشار وأحكام المعاهدة ودورها وأهميتها في سياق الهدف الشامل لتحقيق عدم انتشار حقيقي وإزالة الأسلحة النووية تماماً أسوة بالأسلحة الكيميائية التي ستتحقق إزالتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والحاجة ماسة إلى أن تؤخذ في الحسبان حقائق اليوم في تناول مسألة عدم الانتشار، وأن يوفر توازن مقبول للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، لكي نحقق القضاء على خطر الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

لقد سلم العالم بأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مسألة تثير قلق العالم أجمع ويجب معالجتها على الصعيد العالمي. وبالمثل، لا يمكن معالجة أمر الأسلحة النووية والتهديد النووي دون اتباع نهج عالمي. إن المقترحات التي قدمتها الهند في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ بشأن القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل على مراحل بغية تحقيق أمن متكافئ للجميع في نهاية المطاف أصبحت تكتسي أهمية أكبر اليوم. إن برنامج العمل إذ يدعو إلى القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل في إطار زمني عملي ومعقول ومنهجي إنما يهدف إلى أن يحقق فيما يتصل بالأسلحة النووية ما تم تحقيقه في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهو يدرك الحاجة إلى المرونة في وضع هذه التدابير. إنه يناشد جميع الدول - النووية والتي هي على وشك أن تصبح نووية وغيرها - أن تقبل بالتقيد بالتزامات متساوية دون تمييز. وينص برنامج العمل على تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية على نحو تدريجي. وعند تقديم برنامج العمل هذا أبدت بعض الصعوبات في قبول هذه الأفكار بسبب خلفية الحرب الباردة. وحيث أن هذه الحقبة قد ولت يصبح على الشرق والغرب والشمال والجنوب أن ينتقلوا إلى بناء صرح للسلم لا يركز على قدرات التدمير بل على النمو الاقتصادي البناء. والآن، وقد تم الشروع بالفعل في بعض التدابير المتوخاة في البرنامج، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق عالم خال

من الأسلحة النووية قبل نهاية هذا القرن. وسيمثل ذلك انتصارا حقيقيا على الحرب الباردة. وأنتنا نحث الآخرين الذين يؤمنون بالقضاء النهائي على الأسلحة النووية أن يسعوا الى إنجاح هذا البرنامج عن طريق المساهمات والاقتراحات البناءة.

إن الهند ما فتئت تنادي لسنوات عديدة، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في الجمعية العامة، بأن وضع اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمثل خطوة أولى ضرورية للقضاء على هذه الأسلحة وللمنع نشوب حرب نووية. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها قد تصورت احتمال فشل المنظومات التكنولوجية التي يعتمد عليها الانسان، واتخذت خطوات لمنع اندلاع الحروب بطريق الصدفة والخطأ. إن اتفاقية عدم استعمال الأسلحة النووية لن تزيل هذا الخطر فحسب بل إنها ستزيل أيضا مبررات وجود الأسلحة النووية. ولا بد من تحويل الإحساس المعرب عنه بالفعل بأن الحرب النووية يجب أن لا تنشب أبدا الى التزام رسمي متعدد الأطراف.

ويرتبط بشكل وثيق بفكرة وضع اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها توجيه نداء الى الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي توقف فورا إنتاج هذه الأسلحة وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح. فلو أعيد استعمال المواد الانشطارية، المتوفرة من الرؤوس الحربية التي يتم تفكيكها، في إنتاج منظومات أسلحة أكثر تقدما، بطل مفعول الزخم السياسي الذي تولد نتيجة للنجاح في عقد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وللمقترحات الأخيرة التي تقدم بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراء مزيد من التخفيض في الرؤوس الحربية النووية. من الضروري مواصلة هذا الزخم إلى أن يبلغ نهايته المنطقية وذلك بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف تشارك فيها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

لقد اكتست مسألة حظر التجارب النووية أهمية متزايدة في السياق الحاضر، وجرى القيام في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بعمل تمهيدي مفيد بالفعل بشأن هذه المسألة سعياً إلى بلوغ مرحلة التفاوض على معاهدة لحظر التجارب النووية. ومما يُشجعنا أن التبكير بإبرام مثل هذه المعاهدة يلقي التأييد الآن ليس فقط من الاتحاد الروسي وإنما أيضاً من بلدان عديدة أخرى في أوروبا. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الروسي وفرنسا للتقيد بوقف اختياري مؤقت محدود لإجراء التجارب على الأسلحة النووية، وأيضاً بالقيود الأخرى على إجراء التجارب النووية التي وافقت عليها السلطة التشريعية في الولايات المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تستجيب جميع الدول النووية بشكل إيجابي لهذه الإعلانات الخاصة بالوقف المؤقت من جانب واحد، الأمر الذي يهيئ مناخاً إيجابياً لمفاوضات تُجرى في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية. ويحدونا أمل وطيد في أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق آراء في بداية دورته لعام ١٩٩٣ بشأن طرائق تلك المفاوضات.

إن تقرير الأمين العام الذي عُرِض في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الوثيقة A/45/568 أظهر بوضوح أن التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة وتطبيقاتها في زرع أسلحة - ومنظومات أسلحة - جديدة، من شأنها أن تؤثر تأثيراً عكسياً على مناخ الأمن الدولي، وأن المشاكل الفنية المعقدة ستزيد السعي إلى التحقق صعوبة على صعوبة. وفي ضوء حقيقة أنه لا توجد حواجز معرفة، فإن ما تُنجزه اليوم حفنة من الدول يمكن أن يتبناه عدد أكبر بكثير من الدول في المستقبل. ولذلك ظلت الهند تقدم منذ عام ١٩٨٨ - مع وفود أخرى لها نفس التفكير - مشروع قرار يدعو إلى الاتفاق الجماعي على عدم سلوك سبل معينة يمكن أن يكون لها أثر مزعزع للاستقرار على البيئة الأمنية العالمية، مما يجعل التحديات الحالية للأسلحة أمراً عديم المعنى. يجب توجيه التطورات العلمية والتكنولوجية إلى الاستخدامات السلمية. وفي ورقة العمل بشأن التكنولوجيات الجديدة وسباق التسلح النوعي المقدمة منا إلى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، طرحنا مقترحاتنا بعبارة محددة. وفي دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٠، قدمت الهند ورقة عمل (A/CN.10/147) بشأن هذا الموضوع اقترحت فيها أيضاً القيام بأعمال محددة في مجالات مختلفة. إن هذا الجانب من جوانب نزع السلاح يُقابل - لسوء الحظ - بالتجاهل بينما ينصب الاهتمام على إقامة نظم تمييزية تفرض قيوداً من جانب واحد على التجارة مع البلدان النامية في التكنولوجيات والمعدات والمواد المزدوجة الاستخدام. إن أثر هذه السيطرة التعسفية على التصدير هو تعطيل تنميتها ونموها الاقتصادي. وتبرير هذا بفروض نظرية عن احتمال صدور تهديدات من البلدان

النامية يُصيف بُعدا شماليا - جنوبيا خطيرا إلى موضوع نزع السلاح، وهذا أمر ينبغي تجنبه. ولذلك أيدت الهند الأفكار الواردة في ورقة العمل A/CN.10/145، التي قدمتها الأرجنتين والبرازيل في دورة عام ١٩٩٢ لهيئة نزع السلاح، وشاركت أيضا في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٦ دال بشأن هذا الموضوع. ونحن نعتقد أن اتخاذ إجراء جماعي متعدد الأطراف بشأن عدم سلوك سبل معينة سيشجع حدوث تطورات علمية وتكنولوجية في مجال أجهزة الاستشعار والاتصالات وقدرات الحاسوب، يمكن أن تكون لها آثار مفيدة بدرجة هائلة في التحقق من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وفي حماية البيئة.

لقد اعترف المجتمع الدولي بأن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية. وإذا كان للفوائد المحصلة من بحوث وتكنولوجيا الفضاء أن تعود بالخير على جميع البلدان في مجال الاتصالات والأرصاد الجوية والاستشعار من بعد، ينبغي إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من جميع الأسلحة ومنظومات الأسلحة الجديدة. ونحن بحاجة إلى صكوك قانونية جديدة تُعبر عن الواقع السياسي فضلا عن التطورات التكنولوجية الجديدة.

لقد أصبحت البيئة الدولية أكثر استجابة لإسهام تدابير بناء الثقة في ضمان السلم والأمن الدوليين. والهند، الملتزمة منذ وقت طويل بالتعايش السلمي، بدأت عملية لوضع تدابير لبناء الثقة مع جيرانها، بهدف تأكيد انتفاء نية العدوان ومنع أية محاولات لإساءة تفسير أنشطة عادية خدمة لمآرب سياسية، وتقليل احتمال تصعيد التوترات، وتهيئة بيئة مناسبة لخفض الأسلحة عن طريق التفاوض.

في الأشهر الأخيرة، أسفرت الاتصالات السياسية ذات المستوى الرفيع بين الهند والصين عن عدد من التدابير لتجنب أي توتر على طول حدودنا، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة لأفراد من قوات الحدود، وإقامة وسائل اتصالات معززة في نقاط الحدود، والإخطار المسبق بالتدريبات العسكرية. ومع باكستان، اقترحت الهند في جولة أولى للمحادثات عقدت في شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية، مجموعة متكاملة من تدابير بناء الثقة في المجالات السياسية والفنية ومجال الاتصالات. وتضمنت تلك التدابير المشاركة في المعلومات بشأن التدريبات العسكرية كتدبير لتعزيز الشفافية وتهدئة المخاوف العديدة الأساس، وتحسين الاتصالات بين القادة العسكريين، والقيام بدوريات مشتركة على الحدود، وتبادل الوفود من القوات المسلحة، وعلى المستوى السياسي إعادة تأكيد التمسك بتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والمفاوضات الثنائية، ووقف الدعايات العدائية، واحترام خط السيطرة الفعلي، والامتناع عن الأعمال التي تضر بالإبقاء على العلاقات السلمية المتألفة، وعدم تدخل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقد ركزت جولات المحادثات الست التي جرت على مستوى وزراء الخارجية على التقدم في تناول

عناصر من مجموعة تدابير بناء الثقة هذه. وقد تم التوقيع على اتفاقات بشأن الإخطار المُسبق عن التدريبات العسكرية والمناورات وتحركات القوات، ومنع انتهاكات المجال الجوي، والسماح بتحليق وهبوط الطائرات العسكرية، وإقامة خط ساخن لإجراء اتصال أسبوعي بين المديرين العامين للعمليات العسكرية للجانبين. وفي جولة المحادثات الخامسة على مستوى وزراء الخارجية، اتفق على أن تدرس الهند وباكستان إصدار إعلان مشترك بشأن حظر الأسلحة الكيميائية. وقد صدر ذلك الإعلان فعلا في ختام الجولة السادسة من المحادثات على مستوى وزراء الخارجية. وبموجب هذا الإعلان، يتعهد البلدان بعدم تطوير أو إنتاج أو حيازة أو استخدام أسلحة كيميائية، وبالامتناع عن مساعدة أو تشجيع آخرين على القيام بذلك.

وقد أكد البلدان أيضا من جديد عزمهما على أن يُصبحا طرفين أصليين في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما وقع اتفاق بين الهند وباكستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن حظر شن أي من البلدين لهجمات على المنشآت النووية التابعة للبلد الآخر، وأخيرا جرى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ تبادل قائمة بهذه المنشآت النووية بموجب هذا الاتفاق. كما عزز تعاوننا الثنائي مع جيران آخرين في مجالات مختلفة منها القطاع العسكري ومناطق الحدود. إن الثقة يجب أن تتعزز على جميع الجهات بشكل مترادف إذا ما أريد للأمن أن يتعزز. واستمرار الأعمال ذات الطبيعة العدائية والبيانات المثيرة للعواطف يُقلص من قيمة التدابير السياسية لبناء الثقة. وستواصل الهند جهودها للبناء على تدابير بناء الثقة القائمة، خطوة خطوة وبطريقة واقعية.

وبينما يمكن للنهج الإقليمي أن يكمل ويساعد الجهود العالمية في مجالات نزع السلاح ذات الأولوية، فإن تحديد منطقة بعينها يقتضي مراعاة المدى الكامل للشواغل الأمنية للبلدان ذات الشأن، فضلا عن مدى توفر الجانب العملي في التدابير المحددة المقترحة لنزع السلاح في السياق المعين.

بما أن بعض الأمم تنظر إلى أمنها بوصفه كلا لا يتجزأ، فإن تقسيم الأمن إلى أجزاء، بتحديد مناطق معينة بصورة اصطلاحية لا يمكن له أن يفلح. فالتحديد الواضح لكل منطقة يجب أن يكون بتوافق الآراء التام بين الدول المشاركة. ويلزم أن يكون التوصل إلى اتفاقات بملء إرادة الدول المعنية مراعاة خصائص كل منطقة. فالشروط الأساسية المسبقة لأية ترتيبات كهذه هي في الالتزام الحرفي بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم التحريض على الإرهاب أو الانفصال أو التخريب، واتخاذ تدابير ملائمة لبناء الثقة، تؤدي بدورها إلى اتخاذ تدابير لنزع السلاح.

إن تكديس الأسلحة، الذي يتصاعد بسبب الانفاق العسكري المتزايد من جانب كبار الدول المنفقة والمصدرة للمعدات العسكرية، يؤثر تأثيراً مزدوجاً على البلدان النامية: أولاً، ان الانفاق المتزايد على التسليح يعمل على خفض الموارد المتاحة للنمو الاقتصادي والتنمية؛ وثانياً، فإنه يعمل على التنافس في الإنفاق على متطلبات الدفاع لمواجهة حاجات الأمن في البلدان النامية.

إن الهند تؤيد الخطوات المتخذة لكبح جماح هذا الاتجاه على الصعيدين الوطني والدولي. ولقد اتخذنا خطوات في هذا الاتجاه من خلال تخفيض نفقات الميزانية السنوية الإجمالية لبلادنا في الماضي القريب، وتخفيض نفقات الدفاع بالنسبة للفرد الواحد، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٣,٥ في المائة تقريباً. ونجاح هذه الجهود يعتمد إلى حد كبير على مدى القيود التي يستطيع كبار مصدري الأسلحة فرضها على صادرات أسلحتهم. ويعتمد أيضاً على الحد من المعونات العسكرية وشراء الأسلحة. ولا بد من ضمان عدم تحول الأسلحة التي يتم التخلص منها نتيجة لتدابير نزع السلاح في منطقة معينة إلى أي بلدان أو منظمات أخرى. وفي هذا الصدد قامت الهند بتأييد المقترح الهادف إلى إنشاء سجل للأسلحة تابع للأمم المتحدة لزيادة الشفافية في نقل الأسلحة فيما بين البلدان.

وبوصفي عضواً في فريق الخبراء الذي أعد تقريراً بشأن الطرائق المستقبلية الخاصة بعمل السجل، فإننا على اقتناع بأن العملية قد تحتاج نهجاً متدرجاً. إن أحد الأبعاد الهامة في قضية الشفافية في التسليح يتمثل في التجارة غير المشروعة بالأسلحة، التي هي شيء متميز بالغ الخطورة لما تتركه من آثار مدمرة ومزعزعة للاستقرار من خلال تأجيج ظواهر مثل الإرهاب والتخريب والاتجار بالمخدرات. وينبغي التأكيد على الجوانب العالمية وغير التمييزية لسجل الأمم المتحدة الخاص بنقل الأسلحة، وينبغي أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في آن واحد الالتزامات التي تم التعهد بها.

ونلاحظ أيضاً بقلق أن الأمل الذي عقدته عدة بلدان نامية لم يتحقق، أي الأمل بأن يسفر تحديد الأسلحة وتطبيق الضوابط العالمية فضلاً عن التخفيضات في التسليح النووي عن توليد عائد للسلم يوجه

لأغراض مثمرة تلبية للاحتياجات الإنمائية. فلا بد أن ننظر إلى نزع السلاح في الإطار الأوسع المتمثل في استئصال الفقر والنهوض بالتنمية في جميع أنحاء العالم.

ولقد جرى الإعراب عن مخاوف بشأن تضاؤل دور مؤتمر نزع السلاح بعد عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن وفد بلادي لا يشاطر هذه المخاوف. فإن على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح عددا من المسائل التي لها نفس الأهمية التي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسوف يسهم المؤتمر إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح بطرحها على مائدة التفاوض. إننا لا نفتقر إلى بنود مدرجة على جدول الأعمال للتفاوض بشأنها. وإنما لخطر يكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية، وفي الخوف من الشفافية وفي التهوين المتعمد من شأن العملية المتعددة الأطراف في المجالات ذات الأولوية في نزع السلاح.

وينبغي السماح لمؤتمر نزع السلاح بأن يؤدي دوره بوصفه محفلا تفاوضيا، وأن يركز في السنة القادمة على مفاوضات محددة بشأن البند ١ من جدول أعماله المعنون: "خطر التجارب النووية". وبتوفر المناخ الدولي الإيجابي والإرادة السياسية، يحدونا الأمل في إعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا تفاوضيا لنزع السلاح النووي.

السيد ساينر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، كما أود أن أتقدم بالتهاني لجميع أعضاء المكتب. وإنني لعلى ثقة إننا بفضل توجيهكم القدير سنتمكن من عقد مناقشات مثمرة وبناءة في اللجنة الأولى في هذه الدورة.

إننا نجتمع في وقت حافل بالوعد ومحفوف في الوقت نفسه بعدم اليقين مما قد يحمله المستقبل. إننا نخلف وراءنا عالما كان منقسما إلى كتلتين متناحرتين وأنظمة اقتصادية واجتماعية متنافسة وندخل فترة تاريخية جديدة ينبغي علينا فيها أن نسعى إلى تحقيق استقرار جديد في بيئة مشحونة بالنزاع الديني والإثني. وفي الوقت نفسه، فإن محط جهودنا الأمنية في سبيله إلى أن يمتد من الاعتبارات العسكرية ليشمل كذلك عناصر اقتصادية وإيكولوجية. إن الفقر وتدهور البيئة والهجرة الجماعية أمور تفرض على البلدان العمل معا، مدركة أنه بهذه الجهود المشتركة وحدها يمكن لنا صياغة أمنا المقبل.

وتشتمل الصراعات المحتملة في التسعينات على البلايا الثلاث المتمثلة في القومية المتطرفة وكراهية الأجنبي والتعصب. إن التقارير اليومية عن أعمال القتل الأحرق في يوغوسلافيا السابقة هي تذكرة محزنة بأنه يبقى علينا عمل الكثير في التعامل مع مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية والتسامح والتعايش.

ولكي نتصدى لمشاكل الأمن الجديدة هذه فإننا بحاجة إلى سلسلة فعالة من السبل والآليات للسيطرة على الأزمات ومنع الصراعات. إن القرار المتخذ في اجتماع المتابعة في هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون، والذي ينص على تأسيس قدرة لحفظ السلم في كنف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وبالإستفادة من الموارد المتاحة لمؤسسات مثل منظمة معاهدة شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية والمجموعة الأوروبية، فإن الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد ترجمت من خلال هذا القرار مفهوم المؤسسات المترابطة إلى واقع عملي.

إن خيار القيام بأنشطة حفظ السلم المتعددة الأنواع سيكون في رأينا عنصرا هاما في قدرة مؤتمر الأمن والتعاون على السيطرة على الأزمات ومنع الصراعات. وستكون هذه الأنشطة تكملة مفيدة لدور حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وينبغي أن تنفذ دائما وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. إن قمة هلسنكي قد عملت أيضا على تحريك تنفيذ المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا. إن النظام المنشأ بموجب المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا يشكل حجر الزاوية في البناء الأوروبي الجديد. إنه يلخص مرحلة نوعية جديدة من علاقات الأمن الأوروبية. وفي الوقت نفسه، فإنه يوفر ضمانا ضد حدوث تكديس آخر للأسلحة التقليدية ذات القدرات الهجومية، ويصوغ بصورة قانونية النية المعلنة للدول الأطراف في المعاهدة في أن تعيش بسلام.

إننا نرحب بحرارة بالقرار الهام الصادر عن اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي والذي ينص على إنشاء محفل للتعاون الأمني في كنف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إن هذا المحفل الذي افتتح في فيينا في ٢٢ أيلول/سبتمبر، قد أنيط به توفير حافز جديد لعملية تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وبناء الثقة والأمن وتعزيز التشاور والتعاون بالنسبة لشؤون الأمن، فضلا عن النهوض بعملية تخفيض خطر نشوب الصراعات. وبذلك فإن ولايته تعبر عن التحديات التي نواجهها في أوروبا الجديدة في مجال السياسة الأمنية.

وفي ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، يمثل المحفل انطلاقة جديدة. فإحدى سماته الرئيسية أن جميع الدول في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مدعوة للمشاركة على قدم المساواة. فالسبب المنطقي لجعل مفاوضات تحديد الأسلحة تقتصر على أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والأعضاء السابقين في حلف وارسو لم يعد قائما. وإن عملية المواءمة بين التزامات الدول المشاركة بموجب المعاهدات السارية والوثائق الملزمة سياسيا ستكون إحدى المسائل التي ستحظى بالأولوية. وسيكون هدفها أن يحقق المشاركون في نهاية المطاف أعلى درجة ممكنة من التجانس بين الحقوق والالتزامات، وبالتالي إرساء الأساس المشترك لزيادة تقدم عملية تحديد الأسلحة.

كما أننا نشهد تطورات لم يسبق لها مثيل في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. فمعاهدة تخفيض الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدة ستارت) والاتفاق على إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية الاستراتيجية الذي أعلنه الرئيس بوش والرئيس يلتسين في حزيران/يونيه من هذا العام يتسمان بأهمية قصوى. وإن تنفيذ هذه الالتزامات سيعزز الاستقرار الاستراتيجي بأن تزال، في جملة أمور، القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات الرؤوس الحربية المتعددة والبرية القاعدة، وهي المنظومات الأكثر زعزعة للاستقرار.

إن التوصل إلى مشروع اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إنجاز تاريخي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف. وستحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية فئة كاملة من الأسلحة، وبالتالي ستسهم في عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. كما أنها تنص على إزالة الترسانات الحالية.

إن الاتفاقية أول اتفاق عالمي متعدد الأطراف لنزع السلاح يتضمن نظاما فعالا للتحقق يسمح بالتفتيش الموقعي على أية منشأة يشك في عدم امتثالها. وستسهم الاتفاقية إسهاما ملموسا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وستزيد أيضا عند تنفيذها الثقة والاستقرار الإقليميين. وفي رأينا أن هذه الاتفاقية ستشجع توسيع التجارة الدولية والتطور التكنولوجي والتعاون الاقتصادي في القطاع الكيميائي، مما سيعزز المصالح الاقتصادية لجميع الدول الأطراف.

ولمؤتمر نزع السلاح الفضل الكبير في استكمال هذه الاتفاقية. وإننا نهني بصورة خاصة رئيس اللجنة المخصصة خلال هذه السنة، السفير فون واغنر، ممثل ألمانيا، وفريقه.

وكانت النرويج أحد المقدمين الأصليين لمشروع القرار A/C.1/47/L.1 بشأن الأسلحة الكيميائية، الذي يدعو جميع الدول إلى أن تصبح أطرافاً فيها في أقرب وقت ممكن. ومن المشجع أن نلاحظ أن أكثر من ١٣٠ بلداً تشارك الآن في تقديم مشروع القرار. وينبغي ألا نألو جهداً في الأسابيع القادمة من أجل التوصل إلى مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء في هذه اللجنة.

وستعمل النرويج على نحو نشط خلال الأشهر المقبلة سعياً إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية. ونحن ملتزمون بالانضمام المبكر إلى المعاهدة ونحث جميع الدول على الامتثال لها، كيما تصبح الاتفاقية صكاً فعالاً للأمن الدولي*.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، نتطلع إلى احتفال التوقيع عليها في باريس في مطلع العام المقبل والأعمال التحضيرية في لاهاي في المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية التي ستقام في المستقبل. وإننا نرحب باختيار لاهاي مقراً لتلك المنظمة.

وفيما يتصل بالإعداد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، قدمت النرويج خلال العقد الماضي دراسات ميدانية تقنية لمؤتمر نزع السلاح عن التحقق من إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. ونقوم حالياً بتقديم برنامج تدريبي للخبراء والدارسين في البلدان النامية يتصل بتنفيذ الاتفاقية.

وحاشى أن يكون جدول أعمال نزع السلاح الدولي قد استنفد بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهناك مسألة أخرى ينبغي أن يعالجها مؤتمر نزع السلاح بصفة عاجلة وهي مسألة حظر التجارب النووية. وقد أحرز تقدم في هذا المجال بفضل الوقت الموقت للتجارب النووية الذي أعلنته روسيا وفرنسا. كما أن تعليق التجارب من قبل الولايات المتحدة يبشر بالخير.

ولدينا الآن فرصة تاريخية لإحراز تقدم كبير فيما يتعلق بمسألة حظر التجارب. ويحدونا الأمل في أن تفسح التطورات الإيجابية التي شهدناها في هذا الميدان المجال للتوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية بحلول منتصف هذا العقد. فإبرام معاهدة من هذا النوع ضروري للوقف الفعال للانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء للأسلحة النووية. فلا يمكن بغير معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية إنهاء خطر تلوث البيئة بالمواد المشعة التي تطلقها الانفجارات النووية. وعلى وجه الخصوص في البيئات الهشة إيكولوجياً مثل القطب الشمالي.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باتوكاليو (فنلندا).

وقد جرى التأكيد على الأخطار البيئية والصحية المقترنة بالتجارب النووية الجوفية في المنشور الذي نشر مؤخرا والذي أعد بناء على مبادرة من وزير خارجية النرويج، السيد ثورفالد ستولتينبرغ، بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية. ووفقا لذلك التقرير، أن الحجة الرئيسية لإبرام هذه المعاهدة تتمثل في الآثار البيئية المترتبة على استمرار التجارب النووية وأخطار الانتشار النووي.

وإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تعالج مسائل نزع السلاح، يتحمل مسؤولية خاصة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وستواصل النرويج تأييد المؤتمر بوصفه المحفل المختص لمعالجة هذه المسألة. ويؤسفنا أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لم يعد إنشاؤها خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح. وإننا سنقوم في هذا العام أيضا بتقديم مشروع القرار المعتاد بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، طالبين إلى مؤتمر نزع السلاح أن يكثف أعماله المضمونية بشأن هذه المسألة.

وفي مؤتمر نزع السلاح، تشارك بلادي بنشاط في وضع نظام للتحقق لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. وتقوم شبكة المصنوفات الاهتزازية النرويجية بدور رئيسي في هذا المجال منذ إنشائها في عام ١٩٦٨. وإن الشبكة المقترحة من قبل فريق الخبراء العلميين المخصص قد تشكل جزءا أساسيا من نظام التحقق القادم لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب.

إن معاهدة عدم الانتشار هي الصك العالمي الوحيد الذي يمكن للدول من خلاله أن تلتزم التزاما رسميا بعدم حيازة الأسلحة النووية أو مساعدة الدول الأخرى على حيازتها. ومن المشجع بوجه خاص أن عددا من الدول قد انضمت مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار، من ضمنها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية والصين وفرنسا. وإننا نرحب بحرارة بهذا التطور. وفي الوقت ذاته، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك.

ومن الضروري أيضا زيادة تعزيز نظام ضمانات الرقابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن توفر لها الموارد المالية الكافية للحفاظ على درجة موثوق بها من التفتيش.

وقد بدئت الآن عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. وسيتم اتخاذ قرار في عام ١٩٩٥ وفقا للمادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار، لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديد لها لفترة أو فترات جديدة. وتؤيد النرويج تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي.

وإن الالتزام الذي قطعتة الجمهوريات الجديدة في الاتحاد السوفياتي السابق في اتفاق لشبونة بالامتنال لمعاهدة عدم الانتشار يمثل خطوة هامة نحو الامتنال العالمي للمعاهدة. ونرحب بالالتزام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بالانضمام في أقرب موعد ممكن، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم الانتشار، وإزالة جميع الأسلحة النووية المتبقية في أراضيها خلال فترة التنفيذ لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ومن الجوهري الآن أن تقوم جميع الأطراف المعنية بالتصديق المبكر على تلك المعاهدات.

ومما يشجعنا التقدم المحرز حتى الآن في ضمان السلامة والأمان في نقل وتخزين وتفكيك الأسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي السابق. وستظل هذه المسألة في السنوات القادمة ذات أولوية قصوى.

وتوضح التجربة المكتسبة من حرب الخليج أن هناك ضرورة للرقابة على نقل المنتجات والمعرفة الفنية والخدمات المترتبة بالتكنولوجيا المتطورة والمتصلة بأسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها. ويبيّن العمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في العراق الدور الهام الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في مسائل عدم الانتشار.

إن الرقابة على تكنولوجيا الأسلحة، وخاصة التكنولوجيا النووية، مسألة عالمية تصبح متزايدة الإلحاح. وفي الوقت ذاته، إن المعايير الخاصة بالمبادئ التوجيهية لنقل التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية ينبغي أن تولى الاعتبار للاحتياجات المشروعة لصون السلم والأمن الدوليين وأن تكفل إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات والمعرفة الفنية ذات التكنولوجيا العالية للأغراض السلمية. وفي الواقع ينبغي تشجيع تبادل المعرفة الفنية العلمية والتكنولوجية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا في تعزيز إمكانيات التحقق من الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن الأنظمة المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات المنشأة من جانب مجموعة استراليا ومجموعة الموردين النوويين ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف تدعم كل هذه الأهداف. والمهمة الغالبة لهذه الأنظمة هي منع انتشار أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها.

وتؤيد النرويج زيادة تعزيز نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وتحث جميع البلدان على توخي هذه المبادئ التوجيهية. وقد اعتمد نداء بهذا المعنى في اجتماع أوصلو العام في الصيف الماضي، بتوسيع المبادئ التوجيهية لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف لكي تشمل القذائف القادرة على إيصال جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل.

ولقرار العام الماضي بإنشاء سجل عالمي لعمليات نقل الأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة أهمية بالغة. إن السجل سيحقق المزيد من الانفتاح والوضوح في عمليات النقل الدولية للأسلحة وسيساعد على إحباط مبيعات الأسلحة المزعزة للاستقرار. وأحد المتطلبات الرئيسية لضمان التشغيل الفعال للسجل يتمثل في عالمية الاشتراك في نظام الإبلاغ.

وفي هذا الصدد نرحب بنتائج مداولات فريق الخبراء الحكوميين. وللإجراءات التقنية التي أوصى بها الفريق، بما في ذلك نظام الإبلاغ الموحد، أهمية بالنسبة للتشغيل الفعال للسجل وبالتالي ينبغي تنفيذها.

وتشجعنا جميعا التطورات السياسية الأخيرة التي من شأنها إحداث تغييرات جديدة في أولوياتنا فيما يتصل بتخصيص الموارد - بعيداً عن الأسلحة وصون التنمية المستدامة في جميع بقاع العالم. ونأمل أن عائد السلم، الذي يذكر أحياناً كثيرة في الخطب الرسمية، يمكن أن يصبح حقيقة عملية في السنوات القادمة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة والتغييرات المثيرة في المسرح السياسي الدولي، هناك حاجة الى استعراض الآليات الدولية للتشاور والمفاوضات بشأن نزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح يقوم باستعراض كامل لتشغيله الضعّال وجدول أعماله وعضويته. ونحن ندرك أن البلدان التي لها مركز المراقب مدعوة للاشتراك في هذه المشاورات، التي يجريها السفير سرفايس ممثل بلجيكا. ومن بين المسائل التي ينبغي، في رأينا، النظر في إدراجها في جدول الأعمال المقبل للمؤتمر، معاهدة الحظر الشامل للتجارب، والوضوح في التسلح وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل.

إن عضوية المؤتمر ينبغي توسيعها دون مزيد من الإبطاء. وما فتئت النرويج منذ عام ١٩٨٦ المرشحة المؤيدة من جانب المجموعة الغربية لأن تصبح عضوة كاملة العضوية في المؤتمر. إن اهتمامنا الكبير بعمل المؤتمر يبقى غير منقوص وقد دللنا عليه على مدى السنوات. ونحن نقدر البيانات التي أدلت بها بضعة وفود في الاجتماعات العامة ومنها المجموعة الأوروبية، فيما يتعلق بالتوسيع المبكر للمؤتمر. ونحن على استعداد لتحمل جميع المسؤوليات التي تستتبعها العضوية الكاملة.

السيد ريكا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، باسم وفد ألبانيا، أن أهني السيد العربي بمناسبة انتخابه رئيساً للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بجميع أعضاء هيئة المكتب الآخرين، وللتأكيد لهم وللرئيس على دعم وفد ألبانيا خلال هذه الدورة.

إن الإطاحة بالشيوعية قبل عامين في أوروبا الشرقية أشارت الى بداية عهد جديد في العلاقات الدولية. والحرب الباردة، التي ألحقت الكثير من الضرر بالمناخ الدولي، أفسحت مكانها لروح عامة من التعاون والأمن الدولي. وإن التوازن القائمة على قطبين الذي ساد خلال سنوات الحرب الباردة كان يستند الى خطر استخدام كميات هائلة من الأسلحة، وبصفة خاصة كان يستند الى التهديد النووي. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يدون الأمن والسلم والاستقرار على أساس التهديدات. إن الأمن الحقيقي يجب أن يقوم على تعاون عريض يوجه العلاقات بين البلدان كبيرها وصغيرها، وعلى احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير، وإزالة الأزمات والحل السلمي للصراعات.

إن الحقائق الجديدة التي أرسيت بعد الحرب الباردة تبشّر بالخير، بيد أن هذا لا يعني عدم وجود مشاكل. وفي بعض الحالات وبعض البلدان اقترنت هذه الحقائق بأزمات خطيرة وصراعات دامية أدت الى فقدان الكثير من الأرواح البشرية والى تدمير لا يحصى، الأمر الذي أدى الى زعزعة إيمان الشعوب.

إن المواجهة بين الكتلتين حلّت محلها روح التعاون العام، وبخاصة في إطار الأمم المتحدة لصون السلم والدفاع عنه. وحتى الآن توضح الحقائق باستمرار صعوبة حل المشاكل الموروثة من الماضي، كما توضح أن التنبؤات لا تصدق في بعض الأحيان.

وألبانيا رحبت بجميع مبادرات والتزامات المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة بإنهاء الصراعات الإقليمية التي يوجد من بينها للأسف أكثر من صراع واحد في أوروبا، وخصوصا الصراع في يوغوسلافيا، حيث تجري إراقة الدماء منذ بعض الوقت، وألبانيا تؤيد هذه المبادرات والالتزامات تأييدا كاملا. إن القومية التي أطلّت برأسها بعد تفكيك الامبراطوريات الشيوعية السابقة المتعددة القوميات تهدد الاستقرار والأمن الدوليين وأصبحت تشكل تحديا رئيسيا للنظام العالمي الجديد الذي يحاول الآن إنشاءه.

وعلاوة على هذا إن التحولات التي تجري في بلدان أوروبا الشرقية تثبت صحة القول إن عملية إعادة هيكلة وإقامة مؤسسات ديمقراطية واقتصادات السوق أكثر صعوبة مما كان متصورا. إن هذه التحولات تصاحبها صعوبات كبيرة غير معروفة لا يمكن التغلّب عليها دون تعاون دولي أكبر ودعم أكبر من البلدان المتقدمة النمو.

إن الموارد المالية التي أتاحها تخفيض النفقات العسكرية الضخمة، التي شكلت في الوقت نفسه خطرا على البلدان التي أتكلّم عنها، يمكن أن تستخدم استخداما أكثر فعالية بكثير في مساعدة البلدان في مرحلة التحول على التصدي للصعوبات العديدة التي تواجهها. ويؤمن وفد ألبانيا بأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن أو السلم دون تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية لجميع البلدان.

إن ألبانيا بلد صغير عانى الكثير من المواجهة بين الكتلتين، ومن المناخ الذي أوجدته الحرب الباردة، ومن العزلة الدولية الطويلة التي فرضها على نفسه. وقد شرعت بتصميم على درب التحول الديمقراطي، وتأمل في التغلّب على الصعوبات الكبيرة التي ينطوي عليها الأمر، بدعم المجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو. وألبانيا تؤيد، وستؤيد، جميع المبادرات التي تشجع السلم والتقدم.

نلاحظ أن هناك قبولا متزايدا للفكرة العامة التي مؤداها أنه لا يمكن إقرار الأمن الدولي عن طريق الوسائل العسكرية، بل في المقام الأول عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان. إن الفقر والافتقار إلى تنمية الموارد المادية من بين العناصر التي تجعل الأمن الدولي معرضا للخطر باستمرار.

وبنفس الطريقة، فإن الاستهانة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات والشعوب برمتها، تشكل أحد أسباب الصراعات والأزمات الإقليمية والقتال بصفة عامة. وهناك مسؤولية تاريخية مشتركة في التعاون بغية إيجاد حلول عادلة دائمة للمشاكل العالمية مما يكفل الاستقرار.

تبرهن التطورات التي حدثت مؤخرا على وجود الإرادة الطيبة لإحراز التقدم صوب تهيئة أمن جماعي حقيقي. إن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والأسلحة النووية كثيرة ومنتشرة الى درجة أنها تعرض الأمن للخطر في حقيقة الأمر بدلا من أن تصون السلام. وإلى حد ما، يمكن أن يعتبر القضاء التام على الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية أولويتين عامتين لتحقيق الأمن العالمي واتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة.

ويجب أن تؤخذ في الحسبان الاعتبارات الإقليمية أيضا عند بذل الجهود لإقامة نظام أمن جديد. فالهيئات الإقليمية وهيكلها، واتخاذ تدابير بناء الثقة، ومبادرات نزع السلاح الإقليمي، لها أهمية كبيرة في إقامة نظام عالمي للأمن الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أهمية الدبلوماسية الوقائية في تجنب الأزمات والصراعات الإقليمية أو القضاء عليها.

ونحن نرى أنه لو كان المجتمع الدولي قد أولى اهتماما أكبر للنداءات الموجهة من مختلف البلدان، ولا سيما البلدان المجاورة، ولو كانت قد اتخذت التدابير الفورية للدبلوماسية الوقائية، لأمكن احتواء، وربما تحاشي الصراع المروع في يوغوسلافيا. وفي هذا السياق، أود أن استرعي انتباه اللجنة الى الخطر الكامن في تصعيد سياسة صربيا العدوانية. إنها تطعن في كل الإنجازات الدولية في مجال القانون الدولي، وأن مروجيها يحاولون، عن طريق استخدام القوة، أن يضمنوا لأنفسهم الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، على حساب الشعوب الأخرى ليوغوسلافيا السابقة. وقد رحبت ألبانيا، بل وأيدت بحزم، كل التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن وغيره من الأجهزة الهامة بغية وقف هذه الآلة العسكرية المسعورة التي تعرض القارة برمتها للخطر. وعواقب الصراع الذي يمتد الى كوسوفو من شأنها أن تكون فوق التصور وأن تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في البلقان وفيما وراءها. ويجب على المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، وهي هيئته ذات السلطة، أن تتخذ فورا التدابير الوقائية اللازمة لتجنب صراع له هذه الأبعاد ومن شأنه أن يشكل كارثة لا تقتصر على الناس الذين يعيشون هناك.

ولئن كنا نعرب عن سعادتنا بتخفيض أخطار المواجهة النووية، إلا أننا لا نستطيع أن نتكلم عن سياسة للسلم طويلة الأجل نظرا لمختلف الصراعات الإثنية المروعة التي نشهدها اليوم. وتحديد الأسلحة وتسجيل نقل الأسلحة. لهما أهمية كبيرة بالنسبة لتحاشي إمكانية نشوب مواجهات مسلحة. ومن الجلي أنه

يجب الترحيب بتخفيض الأسلحة النووية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والانتهاز الناجح لمحاداثات جنيف حول حظر الأسلحة الكيمياءية. وكنا نود أن يعالج نزع السلاح الإقليمى كذلك. ونأمل أن يجري ذلك مستقبلا.

وتؤيد ألبانيا دون تحفظ مبادرات القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. ونشيد أيضا بمؤتمر نزع السلاح ولجنته المخصصة للأسلحة الكيمياءية برئاسة السفير ريتز فون فاغنر فيما يتعلق بمشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيمياءية وتدمير تلك الأسلحة. ونرى أن للاتفاقية أهمية تاريخية.

ألبانيا هي أحد مقدمى مشروع القرار A/C.1/47/L.1 وعددهم ١٣٣ دولة. وستكون أيضا من أول الموقعين على الاتفاقية عندما يبدأ التوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

السيد غونيتيليكى (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية باسم وفد سري لانكا، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ولما كنا على علم بخبرتك الدبلوماسية واسعة النطاق وارتباطكم لمدة طويلة بمفاوضات نزع السلاح في جنيف وهنا في نيويورك، فإننا على ثقة بقيادتك الناجحة للجنة الأولى. وسيقدم وفد بلدي لكم كامل تعاونه في الاضطلاع بالمهام التي عهدت إليكم.

تجري مناقشتنا حول قضايا الأمن ونزع السلاح في وقت تحدث فيه تغييرات عميقة في العلاقات بين الدول وداخلها. ولئن كنا نرحب بالاتجاه الإيجابي لهذه التغييرات، إلا أن القلاقل المصاحبة لعملية الانتقال تجلب معها الشكوك والقضايا المثيرة للقلق. وهذه الشواغل تمس طيفا من القضايا التي تتعلق بمسائل الأمن ونزع السلاح.

ومناقشة السياسة في الجمعية العامة، والمناقشة الجارية داخل الأمم المتحدة وخارجها حول التحديات التي تفرضها تلك التغييرات والفرص التي تتيحها نتج عنهما موضوع مشترك واحد، وهو أن التعددية تحررت من أسر الحرب الباردة. إن التعددية أفضل سبيل للتحرك الى الأمام إذا أردنا أن نبني صرحا من السلم والأمن في عالم أكثر إنسانية. لقد أشار بيتروفسكي وكيل الأمين العام بكل حق في ملاحظاته الافتتاحية الى "سلام الأمم المتحدة" (A/C.1/47/PV.3، ص ٩-١٠) بصفته الإطار السياسي لنظام عالمي ناجح يجري ضمان الأمن فيه وتفهمه على أنه مفهوم أكثر تكاملا مما كان عليه من قبل. فمفهوم الأمن المصحوب بالتسليح الكامل الذي اتجه الى التحكم في العلاقات بين الدول خلال فترة الحرب الباردة

يفسح المجال الآن لتفاهم أشمل للأمن. ونزع السلاح والحد من الأسلحة سيكونان من المكونات الأساسية لمعادلة الأمن هذه.

وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة والابتعاد عن مفاهيم الأمن القديمة قوبلا بحماس له ما يبرره، لن يكون من السهل الانتقال الى نظام للأمن أكثر تعاونا وإنصافا. ولئن كانت مشاكل نزع السلاح التي خلفتها الحرب الباردة لا تزال مدرجة على جدول أعمالنا، فإن صراعات جديدة تظهر وتتطلب نزع سلاح ونهجاً سياسية لحسمها. هذه المسائل الجديدة لا تقتصر على منطقة معينة من العالم. ويطلب الى الأمم المتحدة أن تستخدم سلطتها وكفاءتها لمعالجة هذه المسائل، سواء تلك المتعلقة بمشاكل الإفراط في التسلح التي لم تحسم أثناء الحرب الباردة، أو بالشواغل الجديدة التي تثيرها حالات الصراع في مختلف أنحاء العالم.

ولهذا ينبغي لمناقشاتنا في اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة أن تتصدى لهاتين المجموعتين من المشاكل. والوضوح التام للقضايا التي تبزغ لا يمكن أن يخفي أهمية القضايا التي لم تحسم مثل نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار بجميع جوانبه، والنهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح التقليدي، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الأسلحة مع المجموعات غير المنظمة. ونحن متفائلون بأن روح التعاون المتأججة ستساعد في تعزيز عملية المفاوضات التعددية في مجال نزع السلاح. وستكون هذه نتيجة طبيعية منطقية لجدول الأعمال السياسي واسع النطاق للسلم والأمن والتنمية في القرن الحادي والعشرين. وهي أيضا حتمية نابعة من قبول الفكرة القائلة بأن السلم والأمن، كمفهوم متكامل، يجب أن تأخذ في الحسبان مصالح جميع الدول وشواغلها. وفي هذا السياق دأب وفد بلدي، منذ وقت طويل، على تأكيد الحاجة إلى هيئات تعددية مثل مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسائل نزع السلاح التقليدي دون الإضرار بالأولوية المعطاة لقضايا الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من التشاؤم الذي عبر عنه البعض في الماضي، تبدي المحافل التعددية كفاءتها في التوصل الى اتفاقات لنزع السلاح لها أهميتها العالمية. ومشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعروض على الجمعية العامة دليل على فعالية المفاوضات التعددية لنزع السلاح وديناميتها وتشهد الطبيعة المعقدة للقضايا المتضمنة والتسويات الهامة المحققة على حكمة المشاركة على نطاق أوسع في مفاوضات نزع السلاح. إن مشروع الاتفاقية لا يبين المواقف المفضلة لكثير من البلدان، ومنها بلدي. إلا أنه يوضح إمكانيا الوصول الى توافق في الآراء عن طريق التفاوض، وهدفه النهائي هو تحقيق الأمن غير المنقوص لجميع الدول.

ويسعد سري لانكا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويحدونا الأمل بأن نضطلع بدور نشيط في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كبلد وعد بأن يكون موقعاً أصليا على الاتفاقية. ونتوقع بمجرد سريان الاتفاقية ألا تتقيد الأنشطة التجارية المشروعة للدول بإجراءات خارجة عن الاتفاقية. ولذلك، نتوقع أن تتخذ خطوات من جانب البلدان الصناعية لإزالة القيود التمييزية المفروضة من جانب واحد على نقل التكنولوجيا الكيميائية والمواد والمعدات الخاصة بالأغراض الإنمائية والسلمية.

ولن يكون إبرام الاتفاقية ذا أهمية تاريخية لأنها تزيل فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل فحسب، ولكن أيضا لأنها تضع معايير متعددة جديدة للتحقق والامتثال. وقد أظهرت نتيجة المفاوضات مرة أخرى ما كان دائما بديهيا ولكن للأسف تم تجاهله لفترة طويلة. لقد بيّنت أن وضع المعايير الدولية حول المسائل الأمنية المشتركة ينبغي أن يتحول من القلة إلى الكثرة. إن القدرة العسكرية لا يمكن أن تكون المعيار الوحيد للمشاركة في مفاوضات نزع السلاح.

يسعد سري لانكا أن ترى تطورات بناءة تتصل بأحد البنود ذات الأولوية على جدول أعمالنا، وأعني به الحظر الشامل على التجارب النووية. ونرحب بالوقف المؤقت الذي اعتمدته ثلاث دول نووية. وإن انضمام دولتين حائزتين للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يبشر بإحراز مزيد من التقدم في هذا الموضوع الهام. وإن الزخم السياسي الذي قدمته عملية تعديل معاهدة الحظر الجزئي على التجارب وهذه التطورات البناءة هيأت مناخا يفضي إلى المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل على التجارب. ولهذا، نحث مؤتمر نزع السلاح على اقتناص هذه الفرصة والشروع في مفاوضات في دورته المقبلة بغية التوصل إلى حظر كامل على التجارب النووية. ولا يزال الحظر الكامل عائقا كبيرا في سبيل تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وظهور مزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن التقدم في هذا المجال سينهض بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسوف تعتبره الدول الأطراف في المعاهدة إسهاما ملموسا في نجاح مؤتمر ١٩٩٥.

وعقب التطورات الجديدة في المسرح الدولي، بما فيها الزيادة المفاجئة في عدد الدول المحتمل أن تكون حائزة للأسلحة النووية، أصبحت مسائل عدم الانتشار تحظى بأهمية أكبر. وكانت سري لانكا، كونها طرفا في تلك المعاهدة تعتبرها دائما صكا هاما لضمان السلم والأمن الدوليين. ونشارك وجهة النظر القائلة بأن معاهدة عدم الانتشار تحتاج إلى التعزيز وإلى تأكيد استمراريتها. ولهذا، من الأهمية بمكان أن تستمر الدول الأطراف، ولا سيما تلك الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذ التزامات المعاهدة بجميع جوانبها.

ونتطلع إلى مؤتمر ١٩٩٥ باعتباره مناسبة لتسجيل تقدم أكبر في نزع السلاح النووي وتمسك أشمل وأكثر فعالية بنظام عدم الانتشار.

تكتسي التدابير اللازمة للترتيبات المناسبة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها أهمية قصوى بالنسبة لتلك الدول. وبينما نتفق على الطبيعة المعقدة للمسائل ذات الصلة، فإننا لا نرى مبررا لأن تعيش الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك التي أصبحت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحت التهديد المستمر بالهجوم النووي. وتأمل سري لانكا أن يحرز تقدم في هذا الميدان عندما تجتمع اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٣.

ثمة مجال هام آخر لا يزال على جدول أعمال نزع السلاح، ألا وهو الوضوح في مسألة التسليح والمسألة المتصلة به، مسألة سجل الأسلحة التقليدية. لا يزال الوضوح جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح العالمي، وإن حقوق ومسؤوليات الدول المشاركة في أي نظام فعال للوضوح يجب أن تكون متساوية ومتوازنة. كذلك ينبغي أن يأخذ هذا الإطار في الحسبان التوازن الحساس فيما بين التكديس المفرط للأسلحة والحصول على تلك الأسلحة من أجل الدفاع الداخلي المشروع للدول الأعضاء.

هناك قوة أساسية لعدم الاستقرار وعدم الأمن تؤثر على البلدان الصغيرة وتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي لا يزال عاملا في إدامة دورة شريرة من العنف والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. وفي الوقت الذي تخفض الأمم فيه من ترساناتها العسكرية، لم يتأكد المجتمع الدولي بعد من حجم الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي تنخرط فيه مجموعات مختلفة غير منتظمة تتورط في أنشطة تتسم بالعنف ضد المجتمعات الديمقراطية. ولهذا، يتعين على جدول الأعمال الدولي لمنع الصراعات وأي نظام للرصد أن يعالج أيضا الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة بقصد القضاء عليه. وإن القلق المعرب عنه في القرار ٣٦/٤٦ لام بشأن "الآثار المزعزعة للاستقرار والمدمرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة"، سببه وقوع أعمال عنف بدافع الإرهاب مرارا وتكرارا في كثير من أجزاء العالم. ولهذا، ينبغي أن تأخذ إجراءات المتابعة لمبادرة الوضوح، بما فيها احتمال توسيعها في المستقبل، هذه الشواغل الحقيقية والتهديدات الموجهة إلى الأمن من جانب عدد كبير من البلدان بعين الاعتبار.

وفيما يتصل بمسألة منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي، يأمل وفدي أن يكون العمل المتراكم والمفيد للغاية الذي قام به مؤتمر نزع السلاح في جنيف أساسا يعتمد عليه. ويبدو أن بناء الثقة

فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي يمثل بداية طيبة على وجه الخصوص. ويمكن لهذا النهج أن يسهل الإجراءات التي تضمن تدريجيا ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة للتطبيقات العسكرية المقبلة تتعاون أو تتنافس فيها الأمم ذات القدرات الفضائية لوزع أسلحة ذات تكنولوجيا رفيعة. إن القدرات على إطلاق الأجسام إلى الفضاء ما فتئت تنمو وتنتشر. وفي الوقت الذي تسلط فيه الأضواء على مسائل الانتشار كشواغل جديدة، فمن الحكمة اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن يبدأ انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، مما سيتطلب إجراءات عدم انتشار أكثر تعقيدا وأقل قابلية للتحقق في تلك البيئة. ويتطلع وفدي إلى قرار بناء بشأن هذا الموضوع يمكن اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح من العمل من أجل معالجة أكثر تركيزا للجوانب المضمونية.

لقد ألفت التطورات الأخيرة الأضواء على التوجه الإقليمي. على أنه وسيلة لتعزيز الود والتعاون والسلم والأمن الإقليميين في عدة أجزاء من العالم. وحالات الصراع العديدة، التي لا تزال مشتعلة في أجزاء مختلفة من العالم، لم تمنع من تتويج السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي والرفاه المشترك للشعوب بالنجاح. وعلى نفس المنوال استمرت جهود دول منطقة المحيط الهندي الساحلية والداخلية لإقامة منطقة سلم في المحيط الهندي. وفي ظل التغييرات في ساحة الأمن الدولي والروح التعاونية الجديدة، نشعر بأن هناك فرصة الآن لإحراز تقدم نحو هذا الهدف الذي طال انتظاره. ويسعد وفدي أن توافق آراء في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي قد تحقق في هذه السنة، حول السعي من أجل تحقيق هدف منطقة السلم من خلال النهج البديلة الجديدة التي تتناسب مع الحالة الدولية الجديدة.

إننا متفائلون لأن القرار الذي يستند إلى هذه الروح البنّاءة سيمنّكّ اللجنة المخصصة من القيام بعمل جماعي يرمي إلى تحقيق الهدف الذي نتشاطرته جميعاً، ألا وهو السلم والأمن والتعاون في منطقة المحيط الهندي، مما سيكمّل الجهود العالمية المبذولة حالياً لإقامة عالم أكثر أمناً وأكثر سلماً.

وأخيراً، وإذ نركّز الانتباه على مختلف جوانب جدول أعمالنا الذي لا يزال غاصاً، هناك موضوع يتخلل جميع جهودنا. إن السلم والأمن هما حق جميع الأمم ومسؤوليتها. وهذان الهدفان الجماعيان ينبغي أن يكتسبا بروح التعددية الحقة، وعلى أساس المساواة السيادية للدول. إن جهود الأمم المتحدة في تناول المسائل الرئيسية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة تشكّل عنصراً لا غنى عنه في استراتيجيات منع نشوب الصراعات. وهي بحاجة إلى متابعة مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية لجميع الدول، بدلاً من إدراكات القلة. ولهذا فإن المفاوضات المتعددة الأطراف ستؤدي دوراً هاماً في وضع المعايير في هذا المجال المعقّد، والأساسي في الوقت نفسه، للعلاقات فيما بين الدول. ويمكن أن توفر مداولات اللجنة الأولى التوجهات والمناظير الصحيحة لهذه المفاوضات.

السيد بيريز - بايون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إذا كان قد اتضح أمر ما من مناقشة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وبصفة خاصة من عمل اللجنة الأولى، فهو الاقتناع السائد على نطاق واسع بأنه لم يكن هناك من قبل على الإطلاق لحظة أكثر مؤثراً أو حسماً لإقامة نظام للأمن الدولي يستند بحق إلى التعاون، من هذه اللحظة التي نعيشها الآن.

والآن وقد انتهت الحرب الباردة، فما هو المغزى الحقيقي لمفهوم الأمن؟ الجواب على هذا السؤال ليس سهلاً، كما يقول الأمين العام في تقريره "خطة للسلم". فالعالم قد فقد بساطته الخادعة والنظام الظاهر الناجم عن حالة الأمر الواقع الذي فرضه عليه التوازن ذو القطبين.

في الوقت الحاضر، وفي هذه اللحظة بالذات، يوجد ما يزيد على ٣٠ صراعاً مسلحاً دائراً في مختلف أجزاء العالم. ويحتمل نشوب صراعات أخرى في أي لحظة. وجميع هذه الصراعات لها أسبابها المتأصلة، ولكنها جميعاً جزء من النمط العام الذي تحتدم فيه الخلافات الإثنية والوطنية والدينية وغيرها من الخلافات التي تزداد حدة من جراء الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة.

وتقع مسؤولية حسم هذه الصراعات ومنع نشوبها في المقام الأول على عاتق أطراف النزاع، ولكنها في الوقت ذاته تقع أيضاً على عاتق جميع الدول في المجتمع الدولي، وعلى المنظمات الإقليمية، وبالتأكيد على الأمم المتحدة. وهذه هي الولاية التي يجب علينا، نحن شعوب العالم، أن نضطلع بها.

والوسائل المتاحة لنا هي تلك التي حددها الأمين العام في تقريره، ألا وهي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وبالتأكيد:

"التصدي، بالمعنى الأوسع، لأعمق أسباب الصراع". (A/47/277، الفقرة ١٥)

وهذا يعني التنفيذ العاجل لبرنامج للتنمية.

إن وجود مجتمعات ديمقراطية وحكم القانون الدولي الذي يتضمن مبادئ الميثاق، وتقليل الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون من أجل التنمية، وإيجاد نظام تجاري عالمي أكثر عدالة، كلها أجزاء مترابطة إذا ما تناولناها معاً، فإنها تمثل مفهوماً شاملاً للأمن الجماعي.

وما دام في العالم أسلحة نووية وكيميائية وبكتريولوجية، سيظل الاحتمال قائماً بفضاء الجنس البشري. وما دام هناك مخزونات مفرطة ومدمرة من الأسلحة التقليدية، ونقل عبثي للأسلحة إلى بؤر التوتر لا يمكن أن يكون هناك استقرار.

إن نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته، ولكنه مظهر من المظاهر الأساسية للدبلوماسية الوقائية، وهو يشغل مكاناً أساسياً في جدول أعمالنا الدولي. والأمم المتحدة تستوفي الشروط اللازمة لحفز وتوجيه عملية نزع السلاح.

لقد توسعت جهود السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر السنوات القليلة الماضية. وقد انخرطت المنظمة في أنشطة متنوعة لنزع السلاح، حققت نتائج فعالة وملموسة. وقد ثبت من عملها في الإشراف على نزع أسلحة الجيوش والفصائل ومراقبته والتحقق منه في العمليات الأخيرة لحفظ السلام، ومن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، أن للأمم المتحدة إمكانية رئيسية في هذا المجال.

ولهذه الأسباب جميعاً، يتفق وفدي تماماً مع ما قالته ممثلة كندا، السفيرة بيغي ميسون، منذ أيام قليلة عن الحاجة إلى إصدار جزء ثان من "خطة للسلام"، جزء يهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

لقد شهد عام ١٩٩١ والشهور التي انصرمت من عام ١٩٩٢ تقدمات في مجالي تخفيض الأسلحة ونزع السلاح. ولقد كان بعض هذه التقدمات رائعا.

إننا نرحب بالتخفيض الجاري الذي لم يسبق له مثيل في الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا، ونأمل أن يتسنى عما قريب تجسيد التخفيضات التي أعلنها في حزيران/يونيه، الرئيسان بوش وبلتسن في صك قانوني. كما نأمل أن يكتسب هذا الاتجاه زخماً، وأن تتخذ الدول النووية الأخرى تدابير مماثلة.

لا بد أن يبقى الهدف الأساسي هو نزع السلاح النووي الشامل. وإلى أن يتسنى ذلك، يظل عدم الانتشار النووي موضوعاً يتسم بالأولوية والإلحاح.

إن فرنسا والصين، وهما العضوان الدائمون في مجلس الأمن اللذان لم يكونا طرفين في معاهدة عدم الانتشار، قد انضمتا إليها في هذا العام. ولا يمكن المغالاة في تقدير أهمية هذه الحقيقة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وبآفاق تنفيذ التدابير الفعالة لتوفير الضمانات الأمنية، الإيجابية والسلبية على حد سواء، للدول غير النووية.

وانضمام جنوب أفريقيا، وتوقيع كوريا الشمالية على اتفاق الضمانات خطوتان هامتان صوب الانطباق العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. ومما له أهمية مماثلة تصريحات أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بأنها قررت أن تصبح أطرافاً لـ«معاهدة عدم الانتشار» وأن أمل أن يصبح هذا حقيقة واقعة في القريب العاجل. إن عالمية وانطباق معاهدة عدم الانتشار أمران أساسيان، ولكن من الأساسي بالمثل ألا يُنظر إلى المعاهدة على أنها وسيلة لمجرد تجميد وإدامة حالة تمييزية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولهذا السبب، تعلق أوروغواي آمالاً وتوقعات كبيرة على المؤتمر الذي سينعقد في عام ١٩٩٥.

وفي مجال عدم الانتشار، قدمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاما سيجعل منطقتنا في المستقبل القريب أول منطقة خالية من الأسلحة النووية حقا. إن التعديلات التي أدخلت على معاهدة ثلاثيولكو والتي وافق عليها المؤتمر العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدأت عملية إدماج كلي للأرجنتين والبرازيل وشيلي في هذا النظام. ونحن نحث الدول الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذوها.

وإلى جانب التقدم المحرز في هذا المجال، نرحب بتصديق فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول. ويبدو أن المثل الأعلى المتجسد في التحقيق الكامل والفعال للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أصبح الآن قاب قوسين أو أدنى، بعد انقضاء ما يزيد قليلا عن ٢٥ عاما من التوقيع على معاهدة ثلاثيولكو.

إن الوقف الاختياري المؤقت للتجارب النووية والذي أعلنته روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، يشكل تغييرا جوهريا يوفر أساسا قويا للأمل في التوصل إلى وقف كامل للتجارب، ويعد خطوة بالغة الأهمية صوب وضع حد للانتشار الرأسي. ونأمل أن تحتذي بهذا المثال الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، فإن هذا التطور الحميد يمكن أن يعطي زخما جديدا للمشاورات التي تجري الآن، تحت رئاسة وزير خارجية إندونيسيا، فيما يتصل بمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب.

وتعلق أوروغواي أهمية كبرى على السريان المبكر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن هذه الاتفاقية - للمرة الأولى في التاريخ - تعلن عدم شرعية هذه الأسلحة، وتقضي قضاء تاما، بطريقة يمكن التحقق منها، على فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل التي كان لها تاريخ مؤسف وبغيض حقا طوال هذا القرن. وفي مؤتمر نزع السلاح، أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بعد جهد شاق، ويبدو لنا من الضروري أن تعتمد اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/47/L.1، الذي كان لبلدي شرف تقديمه.

في العام الماضي، أنشأت اللجنة الأولى سابقة عندما أثبتت أنه، حيثما تتوفر الإرادة السياسية، يمكن للجنة أن تتحكم في الأحداث، بدلا من أن تكون تصرفاتها مجرد ردود أفعال عليها. وإنشاء سجل للأسلحة التقليدية مثال على الوضوح ووسيلة لبناء الثقة على الصعيد العالمي: فهو ليس غاية في حد ذاته، ولكن إذا ما استطعنا إضفاء الطابع العالمي عليه سيكون بمثابة أداة أساسية في عملية وضع معايير مسؤولة لشراء الأسلحة وبيعها على السواء. ونحن نرحب بالنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الذي قام بوضع الصيغ التي ستجعل بالإمكان دخول هذا الصك حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

سيكون هذا السجل أداة غير مكتملة لا تحقق هدفها إلا جزئياً إذا لم يشمل ويحدد الطرق والوسائل الكفيلة بتوسيع نطاقه بإضافة فئات أخرى من الأسلحة، وإدراج البيانات عن وجود العتاد الحربي وإنتاجه على الصعيد الوطني. لقد كان إنشاء السجل خطوة حاسمة. ونأمل أن تحظى بنود أخرى لا تقل أهمية مدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى بنفس القدر من تعبيرات الإرادة السياسية البناءة. في الأعوام القليلة الماضية، ما فتئت اللجنة الأولى تحرز تقدماً في مجال ترشيد أعمالها. والبرهان القاطع على ذلك، قلة عدد قراراتها، وعظم جوهر محتواها، بالإضافة إلى زيادة نسبة القرارات المعتمدة دون تصويت. وقد مكنتنا الدمج الذي تحقق هذا العام، بين المناقشة المتعلقة بالأمن الدولي، والمناقشة المتعلقة بنزع السلاح، من تعزيز هذا الاتجاه.

ولا بد من التسليم هنا بأن في الإمكان إدخال المزيد من التحسينات - خاصة فيما يتعلق بشكل جدول أعمالنا الذي لا يزال العديد من بنوده يظهر في ترتيب تاريخي غير منطقي على الإطلاق. وعلينا أيضاً أن نسعى إلى ضمان مزيد من التقدم فيما يتعلق بجدولنا الزمني، وبأسلوب عملنا. ونحن مقتنعون بأننا، تحت رئاستكم، السيد الرئيس، سنحرز تقدماً كبيراً في هذا البند، وفي البنود الهامة الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا. ولكم أن تطمئنوا إننا عازمون على أن نتعاون بالكامل في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥